

دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي «بالتطبيق على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسودان 2019م»

باحث

د. عمري علي سيد أحمد

المستخلص

تناولت الورقة دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي في السودان للعام 2019م. تمثلت المشكلة في أن الحكومات المدنية والعسكرية التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال لم تمارس الديمقراطية، وأن غياب تطبيق الديمقراطية هو السبب الرئيسي لإخفاق وزوال جميع الحكومات السابقة وهو الذي أدى إلى تدهور الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وقيام الثورات. من خلال المشكلة تم صياغة عدد من الأسئلة منها: إلى أي مدى تساهم العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي؟ كيف تعمل الديمقراطية على تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وتم افتراض عدد من الفرضيات منها: أن العدالة الانتقالية تساهم في دعم مسار التحول الديمقراطي من خلال مبدأ المشاركة بحرية وشفافية، تعمل الديمقراطية على تحسين الأوضاع من خلال تطبيق مبدأ المساواة والإنصاف. نبعت الأهمية في إبراز الدور الرئيسي والفعال الذي تلعبه العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي. هدفت إلى إبراز الوسائل والطرق التي تحقق العدالة الانتقالية وتدعم مسار التحول الديمقراطي وتحليل الوضع السوداني وإبراز العقبات والسيناريوهات المحتملة ورصد الفرص والبدايل لوضع الحلول واستخلاص الرؤى والخطط المستقبلية. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. توصلت إلى عدة نتائج منها أن نجاح الحكومة واستقرار الحكم وتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحقق لرضا الشعوب مرهون بتحقيق العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ الديمقراطية. قدمت عدة توصيات منها ضرورة تحقيق العدالة وتطبيق مبادئ الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية.

Abstract

The paper examined the role of transitional justice in supporting Sudan's democratic transition process for 2019. The problem was that the civilian and military governments that had governed Sudan since independence had not practiced democracy and the absence of democracy is the main reason that led to the failure and demise of all previous governments, which led to the deterioration of political, social and economic life and the revolutions. Through the problem a number of questions have been formulated, to what extent transitional justice contributes to the process of democratization, how dose democracy improve political, social and economic conditions? A number of hypotheses were assumed transitional justice contributes to the process of democratization through the principle of free and transparent participation democracy improves the situation by applying the principle of equality and equity. The importance of the paper emerged

in highlighting the key and effective role played by transitional justice in supporting the process of democratic transformation. The paper aimed to highlight the ways and means that achieve transitional justice, support the path of democratic transformation and analysis of the Sudanese situation, and highlight obstacles and possible scenarios and to monitor opportunities and alternatives to develop solutions and draw visions and plans. The paper followed the descriptive analytical and historical method . The paper reached several conclusions, including that the success of the government and the stability of governance and the improvement of political, social and economic conditions that achieve the satisfaction of peoples is subject to the achievement of transitional justice and the application of the principles of democracy. The paper made several recommendations, including the need to achieve justice and apply the principles of democracy during the transitional period.

المقدمة:

يرتبط موضوع العدالة بالعديد من المفاهيم كالعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية فهي التي تمكن الحكومات من تحقيق مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف، وتدعم مسار التحول الديمقراطي، ويرتبط هذا النوع من العدالة بالمجتمعات التي عانت من ظلم الأنظمة السلطوية، والدكتاتورية، وتسعى العدالة الانتقالية على إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعمل على منع تكرار أخطاء الماضي.

تعتبر العدالة الانتقالية الممر والمسلك الذي تعبر من خلاله الشعوب والأمم نحو الديمقراطية، فهي النقيض للنظام السلطوي لما تحققه من الحرية والعدالة والمساواة، وتكون ضرورية لمرحلة ما بعد الثورات، فبعد أن اجتاحت أغلب دول العالم عدد من الثورات الهادفة إلى تحقيق العدالة وتفعيل مبادئ الديمقراطية وإيجاد طريق آمن للخروج من تسلط الأنظمة الدكتاتورية، وفي ظل غياب تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية برز التهميش والإقصاء والظلم والفساد، فانتشر الفقر والجوع وازدادت الصراعات والحروب، ونتيجة لذلك وجدت الشعوب نفسها مضطرة لإسقاط الحكومات، وإحداث تغيير تحقق من خلاله مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والسلام.

فقامت العديد من الثورات الشعبية للبحث عن نظام ديمقراطي يحقق

نقلة نوعية في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبعيداً عن المحاصصة الحزبية، لتعمل على إيجاد مخرج قانوني يتم التعامل من خلاله مع مخلفات الأنظمة السلطوية السابقة، ولم تكن السودان بعيدة عن هذه الثورات فبعد ثلاثين عاماً من الظلم والاستبداد والحكم السلطوي انتفض الشعب واسقط نظام الحكم العسكري، ليمر السودان بفترة انتقالية مرهونة بتطبيق مبادئ العدالة في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي سبيل الوصول إلى رؤية لمستقبل العدالة الانتقالية المحققة للتحول الديمقراطي تم الاستعانة بعدد من نماذج العدالة الانتقالية للدول التي تتشابه مع السودان من حيث تكوينها السياسي ذو التعددية الحزبية المتضمن لليسار وتتشابه التزاماتها الاقتصادية لتلك الموجودة في السودان وبعيدا عن تجارب الدول التي عانت من الحروب والنزاعات القبلية.

أولاً/ العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي مدخل مفاهيمي مفهوم العدالة الانتقالية:

1. مجموعة من الآليات القضائية وغير القضائية والتي تعمل على تقليص معاناة الجماهير وخاصة في الفترات الانتقالية كما يفترض لها أن تسهم في تقليص الاحتقان المجتمعي من خلال كشف الحقيقة وإجلائها.⁽¹⁾
2. واحدة من الوصفات العلاجية لكيفية تعامل مسؤولي الأنظمة السابقة في أنظمة التحول الديمقراطي الحاصلة في العديد من بلدان العالم وهي إحدى ركائز بناء صرح حقوق الإنسان في تلك المجتمعات.⁽²⁾
3. مجموعة من الآليات المستخدمة لتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف.⁽³⁾

المفاهيم المرتبطة بالعدالة:

1. العدالة الاجتماعية: إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع وتوفير الاحتياجات الأساسية بشكل متساو، كما أنها تعني المساواة في الفرص.⁽⁴⁾
2. العدالة السياسية: القيام بالسلوك المنصف والخاضع للقوانين التي لها دور تنظيم الحياة العمومية.⁽⁵⁾
3. العدالة الاقتصادية: قدرة النظام الاقتصادي على إشراك جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الثروة عليهم بنسب تتناسب مع عملهم وإسهاماتهم في الإنتاج العام.⁽⁶⁾
4. العدالة القانونية: ما يتفق عليه الناس قانوناً، وما يجري عليه الاتفاق أو العرف.⁽⁷⁾

للعدالة الانتقالية عدد من المناهج منها⁽⁸⁾:

- المشاركة وتعني مشاركة جميع الأطراف في تمكين الفاعلين المحليين والمجتمع المدني.
- المساءلة أمام المجتمع المدني وضمان وضع تدابير نظامية وإدارية لتحقيق الأهداف الموضوعة.
- عدم التمييز ويقصد بها العدل في معاملة جميع الأطراف بغض النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه.

تتميز العدالة الانتقالية بالعديد من الخصائص منها⁽⁹⁾:

- التركيز على الشمولية في التعامل مع إرث الانتهاكات فأهداف وأدوات العدالة الانتقالية تتجاوز المحاسبة المعروفة على انتهاكات ، حقوق الإنسان من خلال المحاكمات.
- الأولوية التي يحظى بها التوازن والإدماج فالعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة بآثر رجعي ولا تسعى إلى السلام على حساب حق الضحايا في العدالة بل تركز على توازن الأهداف.
- الإعتماد على منهج يركز على الضحايا للتعامل مع ماضٍ عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه.

يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية وجود عدد من المقومات الرئيسية ويأتي في مقدمتها⁽¹⁰⁾:

- وجود الإرادة السياسية لأنها تعتبر العنصر الدافع لتحقيق العدالة.
 - سيادة القانون والذي يتطلب معه استقلال السلطة القضائية.
 - زيادة الوعي المجتمعي وتطبيق مبدأ الإحترام.
- ### تحقق العدالة الانتقالية العديد من الأهداف منها⁽¹¹⁾:
- معرفة الحقيقة: وتقع هذه المهمة على عاتق لجنة تقصي الحقائق.
 - المحاسبة والقصاص، من خلال محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات، حقوق الإنسان.
 - لتعويض وجبر الضرر والتأهيل: أي تعويض ضحايا القمع والمناضلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان. التطهير: إقصاء المسؤولين ممن أفسدوا في الحياة السياسية.
 - الإصلاح المؤسسي، إصلاح مؤسسات الدولة بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
 - المصالحة الوطنية، من خلال إزالة أسباب النزاع والعنف والصراع ومحو الأحقاد المتنامية.

تواجه العدالة الانتقالية عدة تحديات في معالجة الصراعات الهيكلية والتي

تعود جذورها إلى:

1. الفقر والجوع والفساد ونهب الموارد الطبيعية وغير ذلك.
2. ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيز على المظالم الاجتماعية والاقتصادية.
3. إن تقارير لجان الحقيقة غالباً ما تدعم رواية معينة عن الماضي وتهمش أو تهمل أو تتناسى روايات أخرى.
4. أن تكون مؤسسات الدولة السياسية والقضائية متورطة في الجرائم والمظالم التي تدعي السعي في معالجتها. وهنا يبرز دور الدولة العميقة في إعاقة مسار تحقيق العدالة الانتقالية⁽¹²⁾.

كما تمتلك العدالة الانتقالية عدة أنظمة وهي على النحو التالي:

أ/ أنظمة العدالة الدينية: يستخدم القانون الديني لوصف نظام القوانين الدينية التي تطبق على الناس في حياتهم الخاصة والعامة وليست القوانين التي تحكم الممارسات الدينية للمؤمنين ومن هذه القوانين والتشريعات الشريعة اليهودية ويطبق في إسرائيل والمغرب والقانون الكنسي المسيحي ويطبق في دولة الفاتيكان والقانون الهندوسي ويطبق في ماليزيا والقانون البوذي ويطبق في بورما والقانون الكونفوشيوسي ويطبق في الصين والشريعة الإسلامية وتطبق في أكثر من خمسين دولة وتعد واحدة من أقدم النظم القانونية ومن أبرز التحديات التي تواجه الشريعة الإسلامية أنها وجدت قبل نشوء الدولة فالدولة تفترض أنها هي نقطة الانطلاق للسلطة القانونية.

ب/ أنظمة العدالة العرفية: يشير المصطلح إلى القواعد والمؤسسات التي ترتبط بالأعراف والتقاليد التي تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات القانونية التابعة للدولة والتي تضطلع بتسوية النزاعات وتنظيم السلوك الاجتماعي من خلال التحكيم، وتعرف بالعدالة التقليدية أو المجتمعية أو غير الرسمية ومن أمثلتها شيخ القرية والعمدة وتهتم بتسوية النزاعات القائمة على الأراضي والممتلكات وقضايا الأسرة وأحياناً المسائل الجنائية وقد اعترفت بعض الدول بالأنظمة العرفية كمحاكم الغاكاكا في رواندا، وهناك دول أدانت القوانين العرفية مثل باكستان.

ج/ أنظمة العدالة القانونية الرسمية: يعتبر الدستور هو أعلى أشكال القانون ويهدف إلى الحفاظ على المبادئ والقيم الأساسية للمجتمع، ويشمل التسلسل الهرمي للقوانين السوابق القضائية للمحكمة

الدستورية والابتدائية والقانون الدولي والمدونات والتشريع العادي واللوائح التنفيذية، ويعتبر أكبر فرعين للقانون الرسمي هما القانون العام والقانون المدني وتعمل أغلب الدول على الخلط فيما بين القانونين فيما يعرف بالقانون الهجين.⁽¹³⁾

للعدالة الانتقالية عدة مبادئ:

1 / مبدأ المحاسبة والعقاب⁽¹⁴⁾: يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها مبدأ المحاسبة والعقاب تعتبر أساس التغيير وتحقيق العدالة القانونية، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن تطبيق مبدأ المحاسبة والعقاب يعطل مسار التنمية الاقتصادية ولا يحقق مبدأ العدالة الانتقالية ويستند التيار المؤيد لهذا المبدأ على:

- أن المسألة القانونية تفرض الكشف عن الحقيقة والإنصاف، فمن واجب النظام الحالي أخلاقياً أن يقوم بإدانة ومعاقبة المتهمين بالجرائم البشعة التي ارتكبت في حق الإنسانية.
 - تركز الديمقراطية وتقوم على احترام القانون لذلك من البديهي أن تتم البرهنة على ألا يعلو أحد على القانون وخاصة الشخصيات السامية والعسكرية ورجال الشرطة.
 - أن المسألة والمتابعة القضائية تمثل واجباً أخلاقياً تجاه الضحايا وأسره.
 - أن المسألة والمتابعة ضرورية لأنها تمنع رجال الشرطة والجيش من انتهاك حقوق الإنسان كما أنها تعتبر ضرورية لتأكيد سلطة وسمو القيم الديمقراطية وتشجع المواطنين على الاقتناع والإيمان بها.
 - أن المسألة والمتابعة ضرورية إذا كنا نرغب فعلاً في بناء ديمقراطي قادر على البقاء والاستمرارية.
 - لا بد من كشف حقيقة عمق وخطورة الجرائم وحجمها وتحديد المسؤولين عنها بهدف وضع لائحة شاملة لا يمكن الطعن في صدق محتواها لمختلف الجرائم وتعميمها ونشرها.
- 2 / مبدأ المحاسبة والمصالحة⁽¹⁵⁾:

يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها مبدأ المحاسبة والمصالحة الوطنية من أنجح الفترات ذلك لما تحدثه هذه الفترة من تحقيق الرضا لدى الشعوب وإشاعة نوع من التسامح والصفاء، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن هذا العمل يساعد على الإفلات من العقاب والمحكمة ويستندون في موقفهم على الآتي:

- لا تكون الديمقراطية بدون مصالحة لذلك ينبغي على جميع الأطراف أن تتجاوز خلافاتها وتنسى الماضي.
 - لكي تكون هناك ديمقراطية ينبغي أن يتم قبول جميع الاطراف ضمناً أو علانية بعدم معاقبة جرائم الماضي.
 - انتهاك حقوق الإنسان قد مورس من قبل جميع الأطراف الحكومية وأطراف المعارضة لذلك يمكن العفو العام عن الجميع وتجاوز مرحلة متابعة أحد أو كلا الطرفين قضائياً.
 - الجرائم التي ارتكبتها المسؤولون في الحكومات الاستبدادية قد تمت في تلك المرحلة اضطراراً لاستئصال الإرهاب وهزم المتمردين وإعادة النظام والقانون وأن هذه الإجراءات قد نالت قبول المواطنين حينها.
 - إن جميع الأطراف تتوزع بينهم مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة الاستبدادية لذلك لأنها مسؤولة عن نشأة وشرعية هذه الأنظمة المستبدية.
 - يصبح العفو ضرورياً إذا رغبنا في تقوية الديمقراطية لأن ترسيخ الديمقراطية أهم من معاقبة الأفراد.
- يعتمد نجاح تحقيق العدالة الانتقالية على عدد من الآليات⁽¹⁶⁾:
1. الآليات غير القضائية وتتمثل في لجان الحقيقة والتي تهتم بكشف الحقائق، وقيام المشاورات الوطنية، والإصلاح المؤسسي، وإشراك المجتمع المدني، والتعويضات وجبر الضرر.
 2. الآليات القضائية وتتمثل في وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية يضمن إجراء المحاكمات القضائية.
- مفهوم الديمقراطية:**
- تعريف لوويل: هي النظام الذي يأخذ برأي الأغلبية ولا يتجاهل رأي الأقلية ويكون معبراً عن الرأي العام.⁽¹⁷⁾
- مفهوم التحول الديمقراطي:**

من حيث الدلالة اللفظية هي المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فيكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها⁽¹⁸⁾، وتعني التغيير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي باتجاه الديمقراطية⁽¹⁹⁾، ويمكن القول بأن التحول الديمقراطي هو تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي من الحال الذي لا يرضيه أغلبية الشعب إلى حال جديد يتوافق عليه أغلب الشعب من خلال العدالة والإنصاف والمساواة.

للنظام الديمقراطي ثلاثة مبادئ رئيسية⁽²⁰⁾:

- الحرية: احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين كحرية التنقل والتملك وحرية الرأي والتعبير.
- المساواة: السياسية وتعني أن الكل سواسية أمام القانون، والاجتماعية وتعني توفير الظروف الملائمة للجميع.
- المشاركة: حق الجميع في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر على البلاد.

الأسس التي تركز عليها الديمقراطية⁽²¹⁾:

للمديمقراطية عدد من الأسس والمرتكزات منها أن تكون قرارات الدولة هي محصلة للنقاشات والحوارات الرشيدة التي تنشأ بين أشخاص لديهم قدرة على وزن المسائل بعقلانية، وأن الإنسان كائن أخلاقي لذا فإن احترام آراء الآخرين ووجهة نظرهم وموازنة المصالح العامة والخاصة، وضرورة احترام الأديان والحقوق الفردية.

الشروط التي يجب توفرها لتحقيق مسار التحول الديمقراطي⁽²²⁾:

- ترشيد بناء السلطة السياسية وتمايز البنيات والوظائف السياسية.
- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي، سيادة روح المساواة في الحقوق والواجبات للجميع.

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي⁽²³⁾:

أ/ العوامل الداخلية تلعب دوراً كبيراً في زيادة تحريك الجماهير وتناثر بضعف سيطرة النظم السلطوية ولجوءها للعنف السياسي الذي يؤدي الى ضعف النظام، كما تتأثر بالثقافة السياسية المتأصلة في القيم والرؤى والمشرية بقيم التسامح، وتتأثر أيضاً بالعامل الإقتصادي الذي يؤدي تأزمه إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي ودور مؤسسات المجتمع المدني الذي يتمثل في تشكيل وتطوير أوضاع الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والنظام الحزبي الذي يعتبر من أهم أدوات نشر الثقافة الديمقراطية.

ب/ العوامل الخارجية وتلعب دوراً بارزاً في إحداث التحول الديمقراطي وذلك من خلال عدة محاور واتجاهات منها تأثير النظام الدولي الجديد وتفرد القطب الواحد بمركز القيادة وسعيه لاستعمال القوة لربط دول العالم كما تتأثر بالعولمة والتي تعني ممارسة الديمقراطية بدون حدود في الوقت أو الفضاء أو الظروف المادية الأخرى، وتتأثر أيضاً بضغوط المؤسسات المالية الدولية تفرض أنماط من السياسات وتعمل على دمج المجتمعات وتبعيتها، وضغوط القوى والتكتلات الدولية

الكبرى التي تستخدم المساعدات الاقتصادية الدولية كأداة للضغط، وضغوط المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية غير الرسمية، كما تتأثر بالحرب أو الغزو الخارجي فمعظم الدول التي تعرضت لتدخل عسكري لم تنجح فيها الديمقراطية.

التحديات التي تعترض مسار تحقيق التحول الديمقراطي:

تبرز العديد من التحديات التي يمكن أن تعترض مسار تحقيق الديمقراطية وتعرضه للخطر منها⁽²⁴⁾:

1 / السياسية والأمنية: تحتاج الديمقراطية إلى التزام سياسي يستند إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون، فالمؤسسات التي يتواصل إضعافها يمكن أن تنهار وتؤدي إلى تفكك نظام الدولة وتقود إلى نشوء سلطة تنفيذية استبدادية وبرلمان تفتقر إلى الكفاءة وتؤدي إلى التلاعب بالنظام الدستوري ونتائج الانتخابات وخلق جيش يتبع المصالح السياسية بدلاً من أن يساعد في تحقيق الأمن القومي والتفكك بسبب آثار الفساد، ويشكل العنف تحدياً هائلاً للتحول الديمقراطي وتحديداً عندما يحاول أفراد الدولة السابقون استعادة السلطة.

2 / الاجتماعية والاقتصادية: يشكل تفشي الفقر والحرمان تهديداً للديمقراطية ويمثل الفساد بكل أشكاله عقبة رئيسية أمام التقدم الديمقراطي، كما يؤدي حرمان المواطنين من حرية التعبير وممارسة حقهم في التشاور واتخاذ القرارات على نحو سيادي إلى عدم أمان الديمقراطية.

مؤشرات التحول الديمقراطي:

للتحول الديمقراطي مجموعة من المؤشرات التي تؤدي إلى سلك المسار الأمثل للتحول نحو الديمقراطية ومنها⁽²⁵⁾:

- ترشيد السلطة مجموعة من المعايير والضوابط تخضع من خلالها النظام الحاكم لمجموعة من القوانين.
- التمايز البنوي تحقيق المساواة ببعديها السياسي والاجتماعي من خلال قواعد ونظم قانونية تتسم بالعموم.
- إقرار التعددية السياسية من الآراء والأفكار التي تؤدي لتنوع القيم والثقافات وتقوم على المشاركة السياسية.
- الدعوة إلى العمل بمبدأ المشاركة السياسية والثقافية ودعوة جميع الأحزاب والأفراد للمشاركة السياسية.
- بناء ثقافة سيادة القانون وتوعية المجتمع في العمل السياسي بطريقة تولد احترام الرأي والرأي المعارض.
- تفعيل دور المجتمع المدني من خلال المؤسسات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية لترشيد المجتمع.

- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول وتسخيره لخدمة المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة.
أسباب وعوامل ظهور التحول الديمقراطي:

بعد أن كانت قضية الاستقلال الوطني هي قضية الخمسينات والتمنية في الستينات والسبعينات أصبحت قضية الديمقراطية في مقدمة قضايا دول العالم الثالث في الثمانينات من القرن العشرين وذلك لعدة عوامل منها⁽²⁶⁾:

أ. أن عدداً من دول العالم الثالث أصبح يعيش في مستويات أدنى من المعيشة التي كان يعيشها عشية الاستقلال الوطني خاصة في إفريقيا.

ب. أن الدول التي نجحت في إنجاز درجات مختلفة من التنمية وجدت نفسها في إطار من التبعية الدولية التي جعلت من استقلالها الوطني رهناً بالمؤسسات المالية الدولية وأسواق الدول المستعمرة سابقاً.

ج. التفاوت الاجتماعي: فالتفاوت الاجتماعي الشديد أدى إلى استقطاب هذه المجتمعات ونجمت عنه مظاهر عدة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأسفرت عن مظاهر الانقلابات العسكرية والعنف المدني متمثلاً في حركات الإرهاب الثوري وإرهاب الثورة المضادة وامتد أحياناً ليحدث حرباً أهلية.

هـ. في أغلب الحالات فإن التنمية والتخلف قد ارتبطا بدرجات مختلفة في الشدة والعنف بمظاهر الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية متمثلاً في القهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي.

ثانياً/ نماذج دولية من العدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي أ/ النموذج الأسباني للتحول الديمقراطي:

بعد الحرب الأهلية التي اجتاحت أسبانيا عام (1936-1939) حيث تمردت القوات التقليدية والكاثوليكية وشبه الفاشية أعلن فرانكو نفسه رئيساً على البلاد واستمر حكمه التسلطي الدكتاتوري إلى عام 1975م⁽²⁷⁾، وشهدت إسبانيا في أواخر عهده انفتاحاً سياسياً واقتصادياً اتسعت معه الطبقة الوسطى وظهرت معه التوجهات الليبرالية ونشأت الاتحادات العمالية واستؤنف عمل منظمات المجتمع المدني كمنظمة آيتا في إقليم الباسك وتم تبني المعارضة الطلابية الداعية إلى التغيير وتم توجيه الإضرابات العمالية ضد النظام القائم للضغط عليه وإسقاطه، جميع هذه الظروف والممارسات والأعمال شكلت نقطة البداية لمسار الانتقال والتحول الديمقراطي في إسبانيا.

بعد انتهاء حكم فرانكو تم تنصيب خوان كارلوس ملكاً على إسبانيا وتعهد بالإصلاح وتبني نظام ديمقراطي فكان أول قراراته أن قام بتعيين

رئيس جديد للوزراء من الإصلاحيين وهو أدولف سواريز في 3/7/1976م وانتهج الاثنان منهجاً مدروساً وسريعاً للانتقال الديمقراطي.

في ظل هذا الحكم الملكي والذي تبني هذه الإصلاحات وهذا الانتقال الديمقراطي انتهجت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة مبادئ رئيسية كان من أهمها التفاوض على أساس الاعتدال والتوافق عبر التنازل المشترك والمتبادل للقوى السياسية المختلفة ومبدأ تكريس الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد القادم، ومن خلال هذا النهج نجحت النخبة الحاكمة ممثلة بسواريز بإعلان قانون الإصلاح السياسي وبعد مصادقة البرلمان الأسباني عليه اعتبر خارطة الانتقال الديمقراطي والذي تم من خلاله وضع دستور جديد أُجيز باستفتاء شعبي ونفذ في 29/11/1978م، كما تم استصدار قانون عفو عام للإفراج عن المعتقلين السياسيين للتصالح مع قوى المعارضة وتشكيل حكومة توافقية تجمع النظام بالمعارضة كذلك تبني نظام لامركزي شبه فيدرالي وانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة، وعلى الصعيد العسكري تم استبدال تدريجي للقادة المتشددین داخل الجيش ووضع القوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات المدنية، وساهمت جميع هذه القوانين في دفع الإدارة والقضاء والجيش إلى تبني قيم التغيير.⁽²⁸⁾ بعدها أُجريت انتخابات فاز بها حزب اتحاد الوسط الديمقراطي بقيادة سواريز وحكم من 1979 إلى أن قدم استقالته عام 1981 بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، بعدها أُجريت انتخابات فاز بها حزب العمال الاشتراكي برئاسة فيليبي غونزاليس وانتهت بهذه الانتخابات المرحلة الانتقالية وبدأت مرحلة التحول الديمقراطي.⁽²⁹⁾

حكم فيليبي من 1982 إلى 1996 وخلال فترة حكمه حقق إنجازات كثيرة على مختلف الصعد أدت إلى تحقيق طفرة كبيرة قادت لتحقيق تنمية وتطوير الاقتصاد فاتبع سياسة ليبرالية ممزوجة بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية وأدت إلى تحديث القطاع الصناعي ونظم التعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي، وشهد المجتمع الإسباني توسعاً في الحريات⁽³⁰⁾، وبفضلها أصبحت إسبانيا من الدول المتقدمة في شتى المجالات.

ب/ النموذج البولندي للتحول الديمقراطي:

بعد الحرب العالمية الثانية 1945م وقعت بولندا تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي في إطار ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي⁽³¹⁾، وخلال هذه الفترة تم كبت حرية التعبير وظهرت بوادر النزاع بين الحكومة والكنيسة وتفجرت الإحتجاجات والاضرابات العمالية وحدث نقص في الأغذية أعلنت بموجبه الحكومة

رفع الأسعار فازداد الوضع سوءاً وتسبب في زيادة الانتفاضات والاحتجاجات فنتج عنها مقتل 42 شخصاً وإصابة حوالي ألف واعتقال قرابة الثلاثة آلاف واستمر الوضع إلى أن تم الجلوس في مفاوضات الطاولة المستديرة التي قسمت الوفود إلى ثلاث مجموعات وقادت لإجراء أول انتخابات حرة في 1989م حقق فيها حزب التضامن فوزاً كاسحاً بنسبة 99% من مجلس الشيوخ واكتسح كل مقاعد النواب، وفاز الجنرال ياروزيلسكي بالرئاسة بأصوات مجلس النواب وفتح الطريق للقيادي في التضامن تاديوش مازوفيتسكي لتشكيل أول حكومة غير شيوعية في بولندا.⁽³²⁾

بعد انتهاء الشيوعية عاشت بولندا استقراراً سياسياً وسيادياً وتم تطبيق الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعتبر بولندا جمهورية متعددة الأحزاب فيها ما لا يقل عن خمسة أحزاب، وتعكس مزيجاً ما بين النظامين البرلماني والرئاسي فالنظام الحكومي يقوم على أساس التوازن والفصل بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ويعتبر الدستور البولندي من أهم القوانين في البلاد والذي ينص على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن النظام الاقتصادي قائم على اقتصاد السوق الحر.

ويتميز النظام السياسي في بولندا بوجود عدة أركان الركن الأول البرلمان الذي يتكون من الغرفة السفلى وتضم مجلس النواب وتتكون من 460 نائباً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات الغرفة العليا مجلس الشيوخ وتضم 100 عضواً ويتم انتخابهم كل أربع سنوات وحدد الدستور البولندي حدود إنعقاد المجلسين معاً في جلسة مشتركة في ثلاث حالات فقط وهي إصدار الدستور وعندما يحلف الرئيس المنتخب حديثاً اليمين وعند توجيه أي اتهام للرئيس الحالي، كما حدد الدستور صلاحيات مجلس الشيوخ في تشريع القوانين والاعتراض عليها وإنتقاضها وحق الموافقة والاعتراض على مجلس النواب واقتراح تعديلات لهذه القوانين، ويحق للرئيس المبادرة التشريعية بإصدار القوانين ومجلس الوزراء وأي مجموعة عادية من المواطنين لا يقل عددهم عن مائة ألف مواطن، الركن الثاني رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويستحوذ على العديد من السلطات وينتخب عن طريق انتخابات عامة لمدة خمس سنوات تجدد لفترة واحدة فقط، ويمثل الدولة في الشؤون الخارجية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعين رئيس الوزراء ولديه القدرة على حل البرلمان في حال فشل البرلمان في تشكيل الحكومة أو الموافقة على مشروع الموازنة العامة للدولة، الركن الثالث السلطة القضائية وتتمثل في المحكمة العليا ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين

قضاتها بناء على توصية من المجلس الوطني للقضاء والمحكمة الدستورية التي يختار مجلس النواب قضاتها لمدة تسع سنوات، رابعاً الهيئة العليا للرقابة والتفتيش وهي جمعية مستقلة لا تتبع للسلطات الثلاث ولديها الحق في مراجعة جميع مؤسسات الدولة بما فيها البنك الأهلي البولندي والمنظمات غير الحكومية.⁽³³⁾

ج/ النموذج الأندونيسي للتحول الديمقراطي:

أعلن زعيم الحركة الاستقلالية أحمد سوكارنو استقلال أندونيسيا عام 1945م عارض الهولنديون هذا الإعلان وعرقلوه إلى أن نالت أندونيسيا استقلالها الحقيقي في العام 1949م بعد كفاح مسلح ضد الهولنديين، حكم سوكارنو إلى أن أتى الجنرال سوهارتو للسلطة بعد إجهاضه للإنقلاب العسكري الذي دعمه الشيوعيون عام 1965م وأسس نظام سلطوي استمر 33 عاماً وعقب تنحيه دخلت البلاد في مرحلة التحول الديمقراطي.⁽³⁴⁾

في عام 1998م قامت حركة الطلاب بتصحيح انحراف النظام الجديد وتقديم رؤى الإصلاح الست والتي تمثلت في إنفاذ سيادة القانون مع المطالبة بمحاكمة الرئيس السابق سوهارتو وأتباعه، ومكافحة الفساد من خلال حكومة نظيفة والمطالبة بعودة ملكية الدولة الفاسدة، إجراء تعديلات على دستور 1945م مع التركيز على إنشاء نظام دولة ديمقراطية، إزالة الوظيفة المزدوجة للقوات المسلحة الأندونيسية وإلغاء دور القوات المسلحة في مجلس النواب وفصل أي وجود عسكري في البيروقراطية الحكومية والفصل بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، الحكم الذاتي والإقليمي إلى الحد الذي يضمن التوزيع العادل للتنمية والرفاهية للشعب، إنفاذ ثقافة الديمقراطية الرشيدة والمساواة بعيداً عن الثقافة العاطفية والتعصب القبلي.⁽³⁵⁾

في عام 1999م سلكت أندونيسيا المسار الديمقراطي، وكان أمامها تحديان يتمثل الأول في تعدد الأحزاب السياسية التي يمكن أن يؤدي إلى خلق حكومة مجزئة وغير مستقرة والثاني اعتماد بعض الأحزاب على مناطق محددة وهذا قد يؤدي إلى الانفصال عن الدولة، فتم التنبؤ بخطر ظهور النزاعات الانفصالية على وحدة أقاليم أندونيسيا وكان الخوف من أن تقوم الأحزاب الإقليمية بتوفير الظروف والدوافع للانفصال، فتم العمل على بناء أحزاب وطنية ومقاومة الأحزاب الانفصالية، فتم وضع مجموعة كبيرة من الحوافز والقيود على تطور النظام الحزبي فطلب من جميع الأحزاب السياسية أن تظهر وجود قاعدة وطنية كشرط للدخول في الانتخابات ولتحقيق ذلك يطلب من جميع الأحزاب التي ترغب في المشاركة في الانتخابات أن تثبت أن لديها بناءً

تنظيمياً للحزب يشمل فروعاً في أكثر من نصف المقاطعات الأندونيسية التي كان يبلغ عددها 27 مقاطعة وأن يكون لديها فروع في داخل كل منطقة في أكثر من نصف البلديات والمناطق وتم إشراك 48 حزباً في إنتخابات عام 1999م، واستخدم أسلوب الضغط المنظم من أجل الدمج بين الأحزاب، فالأحزاب التي تفشل في الحصول على نسبة 2% من المقاعد في المجلس العادي من البرلمان أو نسبة 3% من كل من المجلسين معاً يجب أن تدمج مع أحزاب أخرى، وقد أدت هذه القوانين إلى تقليص حجم الأحزاب السياسية المتنافسة بصورة دراماتيكية وأثبتت أن الأحزاب التي قامت بذلك كانت لديها مطالب وقيادة وطنية ويبدو أن هذه الإجراءات قد نجحت في تحقيق تلك الأهداف فقد هبط عدد الأحزاب السياسية المتنافسة في انتخابات عام 2004م بنسبة 50% كان معظمها يملك تمثيلاً واسعاً واتجاهات وطنية وقد ساعد هذا الاتجاه في تحقيق الديمقراطية في أندونيسيا وتطورها.⁽³⁶⁾

ثالثاً/ تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الحكومة الانتقالية للسودان

حتى يسهل علينا تحليل الوضع السوداني لا بد من إعطاء نبذة عن واقع الوضع الحالي:

ففي ظل الحكومات العسكرية والمدنية التي تعاقبت على حكم السودان عانت البلاد من غياب الديمقراطية وقضى السودان آخر ثلاثين عاماً في ظل حكم سلطوي قائم على الدكتاتورية الحزبية التي أفرزت سمومها في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل السودان ولوثت أجواء العلاقات الخارجية للسودان، فتجرع الشعب خلالها أشد أنواع العذاب من القتل العمد والإبادة والتهجير المتمثل في إبعاد السكان عن مناطقهم الأصلية والسجن والحرمان والتعذيب والاعتصاب والاضطهاد والاختفاء القسري والعنصرية والقبلية والجهوية والعديد من الأفعال اللا إنسانية بالإضافة إلى الظلم والفساد والقهر المتمثل في سرقة الأموال ونهب الثروات ومصادرة الأراضي بالإضافة إلى الفصل التعسفي من الخدمة بهدف تنفيذ سياسة التمكين والتعدي على الشركات الحكومية من خلال سياسات الخصخصة وإنشاء الشركات الوهمية لغسل وتهريب الأموال وتهريب الذهب، فتدهور الإقتصاد واختلت جميع المواعين المالية وتراكمت الديون ودفعت البلاد مقابل جميع هذه التجاوزات ثمناً غالياً في شتى جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أدت جميع هذه الأعمال والممارسات إلى قيام ثورة شعبية في 18 ديسمبر 2018م استمرت قرابة الأربعة أشهر وأدت في نهاية المطاف إلى انتقال سلطة الحكم من رئيس دولة السودان بتاريخ 9/4/2019م، إلى وزير الدفاع الموالي

والمنتمي لنفس حزب النظام المرفوض شعبياً، فطغت الركاكة والضعف على البيان الذي تلاه وزير الدفاع بعد استلامه لمقالييد الحكم وخلا مضمون خطابه من مطالب الثورة، فاستمر الضغط الشعبي إلى أن تنحى وزير الدفاع بعد 24 ساعة من استلام الحكم وسلم القيادة إلى قائد آخر ذي شخصية غير مألوفة ولا معروفة لدى الشارع ومجهولة التوجهات والانتماءات فتعامل مع الثورة بحكمة ولين إلى حد ما وظل الشد والجذب مستمراً إلى أن تم الاتفاق والتوقيع على مسودة دستور لفترة انتقالية مدتها تسعة وثلاثون شهراً تشكل بموجبها مجلس سيادي مكون من خمسة أعضاء عسكريين وخمسة أعضاء مدنيين وعضو مستقل، وأدى بموجبها رئيس الوزراء اليمين في 2019/8/21 م مبتدئاً ولايته لهذا المنصب⁽³⁷⁾، فعين عدداً من الوزراء شغلوا عدداً من مقاعد مجلس الوزراء وتبقى للحكومة تشكيل المجلس التشريعي لتتطلق الدولة نحو مسار الانتقال الديمقراطي.

في ظل التحول الديمقراطي تجمد مسار تكوين الحكومة وتوقف عند محور السلام ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه رئيس مجلس الوزراء لكي يرسم إطار عام للبلاد بمعونة مجلس السيادة ليحدد من خلاله البرامج التنموية والإصلاحية للفترة الانتقالية ويتم وضعها في إطار زمني واضح ومنضبط ومن ثم يقوم السادة الوزراء بوضع الإطار الضمني لخطط الوزارات الرامية للإصلاح والتنمية، غابت جميع الخطط الإصلاحية والتنموية وظهر السلام ليشكل عقبة حقيقية لهذا المسار فبعد اجتماع جوبا تم كبج جماع حكومة الفترة الانتقالية وتعطيلها من خلال الاتفاق على إرجاء تشكيل حكومة الولايات والمجلس التشريعي إلى حين اكتمال عملية السلام.⁽³⁸⁾

تحليل الوضع السوداني: الأوضاع السياسية:

تعتبر الأوضاع السياسية السبب الرئيسي في تدهور جميع الأوضاع في السودان فقد أدى سوء اختيار القادة السياسيين الذي اعتمد على عنصر الولاء الحزبي وأهمل عنصر الكفاءة والتخصص إلى تدهور الأوضاع الداخلية والخارجية فداخلياً وفي النواحي الاجتماعية أدى اختيار القادة على أساس قبلي وعنصري إلى خلق تفرقة مجتمعية وتمييز قبلي ومن الناحية الاقتصادية أدى سوء اختيار الاقتصاديين والإداريين إلى تدهور التنمية وازدياد نسب التضخم وتدهور سعر الصرف، وأما على الصعيد الخارجي فقد أدى اختيار بعض الشخصيات القيادية والسياسية إلى خلق عداء مع بعض الدول ووضع السودان في عزلة دولية.

الأوضاع الاجتماعية:

أسوأ ما يميز الأوضاع الاجتماعية في السودان هو عدم معرفة الدولة بحقيقة عدد السكان فأخر تعداد سكاني رسمي كان في العام 2008م أي قبل انفصال الجنوب وقد بلغ تعداد السكان حينها 39.154.000 نسمة⁽³⁹⁾، منهم 20.074.000 ذكور و 19.080.000 إناث⁽⁴⁰⁾، وأشار منشور عام 2013 إلى أن تعداد السكان عام 2010م أي قبل انفصال الجنوب بلغ 32.900.000 نسمة وأثناء الانفصال عام 2011م بلغ 33.900.000 نسمة وبعد الانفصال عام 2012م بلغ 35.100.000 نسمة⁽⁴¹⁾، ما يعني أن عدد السكان قد زاد بعد الانفصال وبعد خروج سكان جنوب السودان، وعموماً فإن سوء التقدير وعدم دقة هذه الأرقام يعطي دلالة واضحة على عدم كفاءة العاملين في الجهة التي أصدرت هذا التقرير.

الأوضاع الاقتصادية:

خلق الاقتصاد السوداني معادلات فريدة من نوعها فبحسب الأرقام الاقتصادية التي أوردها بنك السودان المركزي فإن منصرفات الحكومة قد ارتفعت في عام 2012م من مبلغ 29.821.500 مليون جنيه لتصل في عام 2013م مبلغ 40.768.000 مليون جنيه علماً بأن هذه الزيادة قد سجلت بعد توقف الحرب وانفصال الجنوب، وفي محور تنمية بعض القطاعات لوحظ أنه في الوقت الذي تنخفض فيه مصروفات تنمية هذه القطاعات تزيد مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي والعكس ففي العام 2009م انخفضت مصروفات تنمية القطاع الزراعي من 1,173,7 مليون جنيه إلى 850,2 مليون جنيه فزادت مساهمة هذا القطاع من 8,44 مليون جنيه إلى 8,61 مليون جنيه، وفي العام 2014م زادت مصروفات تنمية القطاع الزراعي من 202 مليون جنيه إلى 537 مليون جنيه فانخفضت مساهمة هذا القطاع من 8,588,6 مليون جنيه إلى 8,275,1 مليون جنيه، وفي محور القطاع الصناعي في العام 2008م انخفضت مصروفات تنمية القطاع الصناعي من 112 مليون جنيه إلى 78,5 مليون جنيه فزادت مساهمة هذا القطاع من 1,60 مليون جنيه إلى 1,74 مليون جنيه، وفي عام 2016م زادت مصروفات تنمية القطاع الصناعي من 380 مليون جنيه إلى 381.27 مليون جنيه فانخفضت مساهمة هذا القطاع من 5,3 مليون جنيه إلى 4.6 مليون جنيه.⁽⁴²⁾

العقبات التي ستواجه حكومة الفترة الانتقالية:

من خلال ما تم تناوله في التحليل السابق سيتم فصل وتقسيم العقبات إلى عقبات داخلية وعقبات خارجية فالعقبات الداخلية هي تلك العقبات التي خلفها النظام السابق نتيجة لسوء السياسات والأعمال التي كانت تمارس في

ظل حكومة الإنقاذ الوطني وما تخللها من ظلم وفساد وإقصاء وما أفرزته من تهميش أدى لانتشار المجاعات والحروب أدت في نهاية المطاف إلى التهجير والتشريد وتنقسم العقبات الداخلية إلى عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية وتتمثل العقبات السياسية في الإقصاء والتهميش وعدم المشاركة الحزبية والسياسية الفاعلة واستئثار فئة معينة بمقاليد السلطة والحكم تعتبر من أشد العقبات التي ستضطر حكومة الفترة الانتقالية إلى الانحناء أمامها رغبة في لم الشمل السياسي وتفعيل ايجابيات دور المعارضة والحركات المسلحة وتعطيل سلبياتها.

وتتمثل العقبات الاجتماعية في النزوح الداخلي والهجرات الخارجية الناتجة عن الظلم وعدم العدالة في تحقيق التنمية الشاملة وتنمية مناطق معينة وتهميش باقي المناطق أدى إلى إحداث خلل في التوزيع السكاني وتكدس السكان في العاصمة المثلثة والمدن الرئيسية وهجر القرى والأرياف، وهجرة العقول والكفاءات إلى خارج السودان، كما أن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحكومة السابقة والمتمثل في توطين اللاجئين وتجنيسهم أدى إلى إحداث خلل في التركيبة الاجتماعية وتسبب في إحداث زيادة دخيله إلى عدد السكان. وأما العقبات الاقتصادية فتتجسد في الفساد الذي كان السبب الرئيسي في استيلاء أصحاب النفوذ على الشركات والمؤسسات الحكومية تحت مسمى التخصيص، وساعد الفساد على الاقتراض من البنوك وزيادة الديون تحت مسمى التمويل، وأدى إلى نهب موارد الدولة الطبيعية تحت مسمى تنمية الصادرات فصدرت الدولة المعادن عبر شركات وأفراد بعيداً عن رقابة الدولة، لذلك كان لزاماً على حكومة الفترة الانتقالية الوقوف على نقاط الخلل والضعف بالدرجة الأولى لمعرفة الطرق الصحيحة لاستغلال نقاط القوة بالدرجة الثانية.

وأما العقبات الخارجية فتتمثل في علاقات السودان مع دول العالم والتي من المفترض أن تقوم على الاحترام وتبادل المصالح المشتركة وتخللها مجموعة من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية التي تخلق مجموعة من الصداقات والتحالفات القوية والعلاقات المتينة، والتي تدعم الموثيق التي تحافظ هيبة الدولة وتحفظ كرامة المواطن وتحقق الأمن والاستقرار الداعم للعلاقات الدولية، وتنقسم العقبات الخارجية إلى العقبات مع دول الجوار الإفريقي والتي نشأت نتيجة لعدم إدراك الحكومة السابقة لأهمية موقع السودان الجغرافي واهمال هذه الميزة وعدم استغلالها لقيادة تحالف إفريقي قوي ومتين وقائم على المصالح المشتركة الحقيقية فاهتمت بخلق عداءات غير مبررة ولا منطقية ودعمت الحركات المسلحة المعادية لدول الجوار واحتضنت قياداتها، وأما العقبات مع

الدول العربية فتتمثل في التخططات السياسية التي كانت تنتهجها حكومة الإنقاذ الوطني والتي أدت إلى تدهور العلاقات مع الدول العربية ويكفي أنها كانت مع النظام السوري العلوي الموالي لإيران وضد المحور الحوثي الموالي لإيران في اليمن، كما أنها كانت تتحالف مع المحور السعودي الإماراتي المصري وتتحالف مع المحور التركي القطري في نفس الوقت علماً بأن كل محور منفصل عن الآخر ويصعب التحالف معهما في آن واحد، وأما العقوبات مع الدول الغربية فتتمثل في أزمة الديون ومشكلة التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتحقيق السلام بداخل السودان وتعتبر من أبرز العقوبات التي ستواجه حكومة الفترة الانتقالية وإذا ماقررت هذه الحكومة تجاهلها فستدور علاقاتها في حلقة مفرغة مع الدول الغربية ولن تتمكن من خلق علاقات جيدة ومتينة.

في ظل هذه العقوبات تبرز العديد من السيناريوهات التي يتوقع حدوثها خلال الفترة الانتقالية منها:

سيناريوهات الشق العسكري من حكومة الفترة الانتقالية:

عدم الإيفاء بوعده تسليم السلطة للمدنيين في المدة المحددة بثمانية عشر شهراً والتي تم الاتفاق على أن تبدأ بعد تكوين المجلس التشريعي، والذي حدد لتكوينه تسعون يوماً، لتصبح إجمالي الفترة واحد وعشرين شهراً. خرق اتفاقيات إيقاف العدائيات المبرمة والموقعة مع قوى الحرية والتغيير ذلك إذا ماهددت قوى الحرية والتغيير أمن واستقرار البلاد وتمادت في شحن الشارع وإخراجه في مظاهرات ضد المجلس العسكري.

سيناريوهات الشق المدني من حكومة الفترة الانتقالية:

إخفاقها في تحقيق مطالب الثورة السياسية لتحقيق السلام وتحقيق العدالة بالقصاص من القتل والمجرمين، والاجتماعية كتوفير الخدمات الصحية والدوائية، والاقتصادية كتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير السلع الضرورية كالخبز والوقود، وبالتالي ستتدخل في مواجهات مع الشارع الذي سيطالب بسقوطها ورحيلها.

وعدم القدرة على تنفيذ مطالب الحركات المسلحة وسينتج عنها إدخال البلاد في نفق ضيق ومظلم ستضطر معه الحكومة المدنية للانسحاب من المشهد السياسي وسترتفع معه أصوات الحركات المطالبة بحق تقرير المصير. وعدم قبول تعاون بعض الأحزاب المعارضة للثورة وتحديداً حزب المؤتمر الوطني خوفاً من غضب الشارع.

سيناريوهات حزب المؤتمر الوطني:

محاولة التعاون مع حكومة الفترة الانتقالية ومساندتها والدخول فيها بشكل إيجابي يحسن من سمعتها ومكانها. معادات حكومة الفترة الانتقالية وعدم التعاون معها وحشد أعضائها وأنصارها لمحاولة إفشال الفترة الانتقالية.

السيناريوهات الشعبية:

- عدم الصبر على حكومة الفترة الانتقالية وزيادة الضغط عليها والمطالبة بسرعة تحقيق المطالب الثورية.
- الانقسام مابين مؤيد لمدينة الحكومة ومعارض لسياساتها مما سيعطي فرصة لتغلغل الثورة المضاده.
- الاستجابة والانجراف لاستفزاز الجهات المعادية للثورة لمحاولة جر الثورة إلى مواجهات مدنية دامية.

سيناريوهات الحركات المسلحة:

الضغط على حكومة الفترة الانتقالية للحصول على مقاعد في جميع مؤسسات الدولة ومن ثم فرض شروطها. والمطالبة بالحكم الذاتي واللامركزي للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، والمطالبة بحق تقرير المصير.

السيناريوهات الدولية:

- مجموعة دول أمريكا وأوروبا: ستعمل على إغراء الحكومة الانتقالية بالمساعدات نظير شروط وإملاءات مجموعة دول شرق آسيا وروسيا: ستعمل على خلق شراكات اقتصادية بعيداً عن أي دعومات مالية مباشرة.
- حلف السعودية والإمارات ومصر: سيعمل على تقديم المساعدات والدعم لضمان التعاون والتبعية والولاء كما سيعمل على خلق استثمارات ومشاريع تنموية لخلق تحالف اقتصادي قوي وداعم للتحالف العسكري.
- محور تركيا وقطر وإيران: سيعمل على عدم الظهور ومراقبة المشهد بصمت وحذر خلال الفترة الانتقالية. وسيعمل على دعم حلفائهم من اعضاء الحركة الإسلامية وإعادةتهم إلى المشهد السياسي والسيادي من جديد.
- — دول إفريقيا: ستعمل على لم الشمل ورأب الصدع وإحلال السلام حفاظا على أمن المنطقة وسلامة القارة
- — دول الجوار الإفريقي: ستعمل على إنجاح الفترة الانتقالية لضمان تحقيق الاستقرار للحد من النزوح واللجوء.

رابعاً/ مسار العدالة الانتقالية الداعم للتحول الديمقراطي في السودان خلال الفترة الانتقالية

استناداً على قانون جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م والذي أشار إلى أن السيادة للشعب⁽⁴³⁾، واستعانةً بالتجارب الدولية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي يمكن للشعب أن يستعين بالتجربة الأندونيسية ويأخذ منها رؤى الإصلاح الستة بعد إضافة بعض التعديلات عليها وذلك حتى تتناسب مع

الأوضاع السودانية وتصبح:

أولاً: إجراء تعديلات عاجله على دستور الفترة الانتقالية لإزالة المعوقات التي تعيق مسار التحول الديمقراطي.

ثانياً: إنفاذ سيادة القانون مع ضرورة التشديد على إجراء محاكمات عادلة ضد الفساد والمجرمين.

ثالثاً: مكافحة الفساد من خلال إنشاء محاكم متخصصة وتكوين لجان مستقلة تعمل بحرية وإستقلالية تامة.

رابعاً: إبعاد القوات المسلحة من المشهد السياسي وحصر عملها في الشق العسكري والأمني فقط.

خامساً: الحكم الذاتي والاقليمي إلى الحد الذي يضمن التوزيع العادل للتنمية والرفاهية للشعب.

سادساً: إنفاذ ثقافة الديمقراطية الرشيدة والمساواة بعيداً عن الثقافة العاطفية والتعصب القبلي.

سابعاً: ومن خلال التجربة الأندونيسية يمكن إضافة رؤية أخرى وهي تقليص عدد الأحزاب بدمج الأحزاب الضعيفة.

كما يمكننا أخذ طرق البناء والتكوين والتقسيم من التجربة البولندية وإضافة بعض التعديلات عليها لينقسم الركن الأول البرلمان إلى الغرفة العليا مجلس الشيوخ (المجلس السيادي) ويتكون من 18 عضواً ويتم ترشيحهم وانتخابهم ولائياً، والغرفة السفلى مجلس النواب (المجلس التشريعي) وتتكون من 350 نائباً وتتوزع مقاعدها بنسبة 20% مابين التمثيل (الديني، الأكاديمي، المهني، الولائي، الحزبي) ويتم ترشيحهم وانتخابهم من الجهات التي يمثلونها، الركن الثاني رئيس الفترة الانتقالية هو رأس الدولة ينتخب بواسطة البرلمان عن طريق التصويت وله حق تعيين رئيس الوزراء بشرط ألا يكونا منتميين لنفس الحزب أو القطاع، الركن الثالث السلطة القضائية وتتمثل في رئيس القضاء الذي يختاره رئيس الفترة الانتقالية من مرشحي المفوضية القومية للقضاء، الركن الرابع الهيئة العليا للرقابة والتفتيش هي جمعية مستقلة لديها الحق في مراجعة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشرط أن يكون لديها ارتباط وتعامل وعقود مع الدولة وتكون بواسطة السلطة القضائية وتجاز من البرلمان وتعتمد من رئيس الفترة الانتقالية، كما يمكننا فك جمود الدساتير من خلال إعطاء صلاحيات لمجلس الشيوخ في تشريع القوانين والاعتراض عليها واقتراح تعديل القوانين، كما يحق للرئيس ومجلس الوزراء وأي مجموعة عادية من المواطنين لا يقل عددهم عن مائة ألف مواطن

بأن يقوموا بتعديل الدستور وإصدار القوانين.

وخلال فترة إصلاح الدولة وتكوينها يمكننا الاستعانة بالتجربة الأسبانية التي انتهجت خلالها الدولة مبادئ رئيسية منها التفاوض على أساس الاعتدال والتوافق عبر التنازل المشترك والمتبادل للقوى السياسية المختلفة ومبدأ تكريس الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد، واستصدار قانون عفو عام للإفراج عن المعتقلين السياسيين للتصالح مع قوى المعارضة وتشكيل حكومة توافقية تجمع النظام بالمعارضة وتبني نظاماً لامركزياً شبه فيدرالي والانفتاح على الأسواق العالمية، وعسكرياً يتم استبدال القادة المتشددین داخل الجيش ووضع القوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات المدنية.

كما يمكن استغلال الفرص المتاحة خلال الفترة الإنتقالية ذلك لأن المرحلة الانتقالية تعتبر مرحلة إصلاح وتجهيز وتهيئة للمرحلة الانتخابية التي تقود إلى العهد الجديد عهد الدولة الديمقراطية الخالية من جميع مظاهر الفساد والظلم والاستبداد العهد الذي ستنقل بموجبه البلاد إلى مرحلة السلام والأمن والاستقرار والتنمية والنهضة، ولتحقيق ذلك لا بد من الاستغلال الجيد للعديد من الفرص والتي تتمثل في:

الفرص الداخلية: وهي فرص التغيير الذي ستعمل من خلالها حكومة الفترة الانتقالية على تحسين السياسات والأعمال بتطبيق مبادئ العدالة وإنفاذ مبادئ سيادة القانون بشكل يحقق الحرية والسلام ويقود إلى المشاركة المجتمعية الفاعلة وينهي النزاعات والحروب ويساعد على عودة المهجرين وتوطينهم واستقرارهم.

الفرص السياسية: حصر عدد الأحزاب وتقليلها من خلال دمج الأحزاب ومن ثم فتح الباب أمام المشاركة الحزبية والسياسية الفاعلة وعدم استئثار فئة معينة بمقالييد السلطة والحكم للتمكن من لم الشمل السياسي وتفعيل إيجابيات دور المعارضة والحركات المسلحة وتعطيل سلبياتها.

الفرص الاجتماعية: الحد من النزوح الداخلي وإيقاف الهجرات الخارجية من خلال تحقيق العدالة والتنمية وتأهيل المناطق وتوفير الخدمات لتشجيع المواطنين على العودة الطوعية إلى مناطقهم وقراهم التي هجروها والحد من الهجرات الداخلية التي أدت إلى تكدس السكان في العاصمة المثالثة، وتوفير الفرص الوظيفية وتحسين الأوضاع المعيشية وتخفيف العبء على المواطن للحد من هجرة العقول والكفاءات.

الفرص الإقتصادية: حصر مؤسسات الدولة الوهمية وإلغاء التخصيص وإعادة المؤسسات والشركات إلى ملكية الدولة، إلغاء التراخيص الممنوحة للعاملين في قطاع المعادن والتي تشجع على استنزاف ونهب موارد الدولة الطبيعية، خلق علاقات جيدة مع دول العالم تؤدي إلى تخفيض أو إعفاء الديون، التحقيق في الإعفاءات والمنح التي مكنت من التهرب الضريبي.

الفرص الخارجية: خلق علاقات مع الدول تقوم على الاحترام وتبادل المصالح المشتركة بحيث تتخللها مجموعة من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية لتخلق مجموعة من الصداقات والتحالفات التي تفرض هيبة الدولة وتحقق الأمن والاستقرار والنمو والرخاء والتقدم وتؤدي إلى دعم وتوثيق العلاقات مع جميع دول العالم.

الفرص مع دول الجوار الإفريقي: إدراك حكومة الفترة الانتقالية لأهمية موقع السودان الجغرافي واستغلال هذه الميزة لقيادة تحالف إفريقي قوي ومتين وقائم على المصالح المشتركة الحقيقية، والابتعاد عن دعم وإيواء الحركات المسلحة الأجنبية والمعادية لدول الجوار وعدم احتضان قياداتها.

الفرص مع الدول العربية: ضبط السياسات الخارجية ووضعها في إطار ممنهج ومتزن يجنب البلاد الوقوع في تخططات تضر بمصالح البلاد وتؤدي إلى إحداث تضارب في المواقف كموقفنا الموالي للعراقيين في سوريا والمعادي للحوثيين في اليمن، هذا التضارب الذي سيعيق مسار علاقة البلاد بدولة إيران المحور المضاد للمحور السعودي الإماراتي المصري والمتعارض مع المحور القطري التركي.

الفرص مع الدول الغربية: العمل على حل أزمة الديون بالتركيز على خلق شراكات اقتصادية وعلاقات إيجابية والتعامل مع مسألة المحكمة الجنائية الدولية من خلال المحكمة الجنائية السودانية والتي تقوم على اقرار القضايا والتهم الدولية وقبولها وإقامة هذه القضايا وعقد جلساتها بداخل الأراضي السودانية.

من خلال هذه الفرص يمكن تجنب العديد من السيناريوهات التي يتوقع حدوثها خلال الفترة الانتقالية منها: المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص الشق العسكري من حكومة الفترة الانتقالية:

يجب تعديل البند الذي يحدد بداية فترة حكم المجلس العسكري للفترة الانتقالية المحدد بثمانية عشرة شهراً لتبدأ هذه الفترة بعد

التشكيل الكامل لجميع أجهزة الدولة ومؤسساتها (سيادي، وزراء، تشريعي).

عدم استفزاز العسكر وتجنب تهديد أمن واستقرار البلاد وإيقاف العدائيات وتجنب الصدام مع تيارات الثورة المضادة حتى لا يضطر العسكر للتدخل بقوة لخرق الاتفاقيات المبرمة والموقعة مع قوى الحرية والتغيير.

المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص الشق المدني من حكومة الفترة الانتقالية:

- العمل بسرعة وتركيز على تحقيق مطالب الثورة من المطالب السياسية كت تحقيق السلام والعدالة، والمطالب الاجتماعية كتوفير الخدمات الصحية والدوائية، والمطالب الاقتصادية كت تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير السلع الضرورية كالخبز والوقود، لتجنب الدخول في مواجهات مع الشارع.
- العمل بذكاء على إنفاذ مطالب الحركات المسلحة وتحقيق مطالبها من خلال إسنادها إلى المشورة الشعبية ورفض أي مبادرة دولية للتوسط لقطع الطريق أمام الأصوات التي ستطالب بحق الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.
- قبول أعضاء الأحزاب المعارضة بشروط تضمن تعاونها مع الحكومة الانتقالية وتحقيق مطالب الشارع.

المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص أعضاء حزب المؤتمر الوطني:

1. مساندتهم للتغيير ودخولهم بشكل إيجابي يفعل ويمكن من تحسين صورتهم وعودتهم للمشهد السياسي.
2. عدم الغلو في العداء والبعد عن العمل بانتقام وتشفي وضبط تصريحات مسؤولي حكومة الفترة الانتقالية.
3. المعالجات الواجب إتباعها لقادة العمل السياسي:
4. سرعة تحقيق المطالب الثورية تفاديا لنفاذ صبر الشعب.
5. العمل على التقرب إلى الثوار لتوحيد الصف وضمان عدم الانقسام وعدم معارضة تنفيذ إجراءات التغيير.
6. إشراك الثوار في جميع الأعمال والخطوات وتوعيتهم باستمرار وعدم تركهم لأعداء الثورة.
7. المعالجات الواجب إتباعها لمواجهة الحركات المسلحة:
8. عدم الرضوخ والانحناء لمطالب الحركات المسلحة وربط الموافقة على مطالبهم بالمشورة الشعبية.

9. السماح بمشاركة أعضاء الحركات المسلحة في حكومة الفترة الانتقالية وفق أسس وضوابط أهمها التأهيل.
10. المعالجات الواجب اتباعها لمواجهة دول العالم:
11. دول أمريكا والاتحاد الأوروبي: عدم الانجراف خلف وعود المساعدات لتجنب الشروط والإملاءات.
12. دول شرق آسيا وروسيا: خلق شراكات اقتصادية في المجال الصناعي والتجاري الداعم لمسار التنمية.
13. دول السعودية والامارات ومصر: عمل اتفاقية سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية تضمن مشاركة السودان في التحالف بشكل إيجابي وفاعل وبعيداً عن تحقيق المصالح الأحادية وغير المتكافئة وغير المتوازنة.
14. دول تركيا وقطر وإيران: عمل اتفاقيات سياسية بالشكل الذي يضمن عدم دعم وإعادة حلفائها من أعضاء وأحزاب الحركة الإسلامية بشقيها الوطني والشعبي إلى المشهد السياسي والسيادي، لضمان استقرار المرحلة
15. دول إفريقيا: العمل على إبرام اتفاقيات تعاون مشترك في شتى المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي يعمل على خلق تحالف قوي يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

خامسا - الرؤية المستقبلية لمسار التحول الديمقراطي في السودان خلال الفترة الانتقالية:

مع أن حكومة الفترة الانتقالية قد ورثت دولة متهاكة وأحزاب وحركات متصارعة ومدن مهمشة واقتصاد مدمر ومثقل بالديون، إلا أنها حظيت بشعب واع ومثقف ومدرك لأهمية التغيير والإصلاح هذه الميزة التي حصرت مهام العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقوم على مبادئ المساواة والإنصاف الداعمة لفرص الإصلاح للانطلاق بثبات نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية والتي تقوم على مشاركة الجميع في شتى المجالات وبدون إقصاء والتي من خلالها ستمكن الحكومة من تطبيق مفاهيم ومبادئ الحكم الراشد لإقامة دولة حضارية عادلة وأمنة يتساوى فيها الجميع من خلال ضمان المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التي ترسم مستقبل البلاد وتمكن الدولة من تحقيق السلام والأمن والطمأنينة والاستقرار والتسامح والتصالح وقبول الآخر.

وستتمكن من خلالها إقرار مبدا المواطنة والتي بموجبها سيتم نبذ الجهوية والقبلية والعنصرية والإقرار بأن السودان لجميع السودانيين ولن

يكون هناك طبقية ولا فئوية وسيعيش الجميع سواسية وسيتمتع المواطن بجميع الحقوق وسيلتزم الشعب بجميع الواجبات التي من شأنها أن تحافظ على التماسك النسيج الاجتماعي ووحدة الوطن.

كما ستحقق من خلالها إعلان مبادئ حقوق الإنسان التي تحفظ كرامة الإنسان وتمنحه الهيبة والاحترام وتضمن له الحق في التعليم والصحة والحق في التعبير وحرية وسائل الإعلام والحق في التملك والحق في العمل والتنقل.

وستعمل على إنفاذ مبدأ سيادة القانون الذي يقوم على استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة أنفسهم واستقلالية النيابة العامة واستقلالية نقابة المحامين، والذي يقوم أيضاً على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز، وتطبيق مبدأ لاجرمية ولاعقوبة إلا بنص ولا إدانة إلا بدليل، وتحقيق الشرعية القائمة على أساس احترام القانون والامتناع له، وستؤسس لبناء مقومات الأمن الوطني الذي يضمن بسط الأمن وفرض هيبة الدولة من خلال تعزيز القدرات العسكرية والأمنية التي تمكن من الدفاع عن أرض الوطن وحماية مكتسباته وموارده وتساعد على خلق كيانات سياسية وتحالفات إقليمية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وستقود هذه المقومات إلى تسخير الدبلوماسية لتحسين العلاقات الخارجية وخلق نوع من التفاهات الداخلية مابين الشعوب والحكومات لبناء الثقة وتحقيق الإستقرار والتوافق على دستور ديمقراطي يصاغ من خلال المشاركة المستمدة من إرادة الشعب واحترام عاداته وتقاليده لترسي أسس الشرعية من خلال إزالة التعارض مابين النصوص الدينية كالنصوص المستمدة من الشريعة الإسلامية والمسيحية المحافظة ونظم التيارات الليبرالية المتحررة والتيارات اليسارية وقواعد العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة.

كما سيعمل على إصلاح مؤسسات الدولة بدءاً من تطبيق مبادئ الإدارة التي تقوم على التخصص وتقسيم العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وبالطرق التي تضمن التوزيع العادل للوظائف بعيداً عن التحيزات القبلية أو الانتماءات السياسية أو الولاءات الطائفية، والتي تعمل أيضاً على عزل وإقالة الأشخاص الممكّنين سلفاً من عهد النظام البائد وفق الأسس والطرق القانونية التي تتحاشى الظلم والإساءة للموظفين الأبرياء، كما ستعمل على عدالة توزيع التنمية الاقتصادية من خلال التنمية الشاملة والمستدامة لجميع الأقاليم والولايات والتي تركز على توفير الخدمات الصحية والتعليمية بالمجان وتعتمد على البعد الإنساني الذي يقوم على تخفيف العبء على المواطن وإلغاء الضرائب والجبايات التي أثقلت ميزانية المواطنين وشقت على أنفسهم، ومن

خلال السياسات الاقتصادية التي تبتعد عن سياسات رفع الدعم عن السلع والخدمات.

توجد متطلبات فكرية وسياسية ومؤسسية وتنظيمية وهيكلية وإدارية تمثل دعائم لنجاح تحقيق الرؤية المستقبلية، فالمطلبات الفكرية والسياسية تتلخص في مسألة الحوار الوطني فالحوار بين الأحزاب السياسية والحركات المسلحة ومابين السياسيين والباحثين والمفكرين والمهنيين ومابين التيارات الدينية المحافظة والتيارات الليبرالية اليسارية والعلمانية المتحررة وبين المواطن العادي البسيط صاحب القيم والعادات والتقاليد يعتبر من أهم متطلبات الفترة الانتقالية المحققة للديمقراطية، فمن خلال الحوار يتم تحديد المفهوم الذي ستوافق عليه جميع القوى السياسية والدينية الساعية للتغيير ومقاربة إشكاليات الديمقراطية التي من الممكن أن تتعارض مع العقيدة الإسلامية كقوانين الحريات الدينية وسيتم وضع الأسس والقواعد التي ستقود إلى تنفيذ الديمقراطية التشاورية وذلك لتبني مفهوم متوافق عليه في جميع المستويات الرسمية والشعبية وبين جميع القوى السياسية ويعمل على تجسيد مفهوم الديمقراطية وترجمتها إلى نصوص دستورية وقانونية تكون معبرة وملزمة لأصحاب المصلحة في الديمقراطية كما يعمل على تلخيص الرؤى والأفكار والمطالب من خلال صياغتها في نصوص وبنود واضحة وملزمة تقود إلى خلق مشاريع قوانين أساسية ذات تأثير إيجابي على أرض الواقع كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب والنقابات والقوانين القضائية كقانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية وقوانين الحريات كحرية الرأي والتعبير والنشر والتوزيع وتداول المعلومات، بطريقة تحقق من خلالها الانتقال السلس والأمن نحو الديمقراطية.

وأما المتطلبات المؤسسية والتنظيمية فتتمثل في نشر الوعي والتثقيف والذي يتم من خلال عقد المؤتمرات والندوات ويساعد على التعريف بأهمية الديمقراطية وكيفية الدخول فيها والتعامل معها، وتستفيد حكومة الفترة الانتقالية من تطوير فكر أفراد المجتمع لاستغلال طاقاتهم وتوظيفها لخدمة أهداف المرحلة الانتقالية، والتي من أهمها خلق جيل يدين بالولاء لجمهورية السودان ويدافع عن الوطن ويحافظ على موارده ومكتسباته ويحرص على المشاركة بسلامية وفاعلية، ويعمل على إحترام القانون، ويتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويركز على المشاركة بفاعلية في العمل السياسي لتنمية البلاد، ويحافظ على الأموال والممتلكات العامة ويلتزم بالوفاء وسداد الإلتزامات القانونية والمالية نحو الدولة، ويتجنب الفساد والتخريب ويعمل على الحيلولة دون حدوثها،

ويحافظ على البيئة الطبيعية، وينبذ العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين الجميع.

والمتطلبات الهيكلية والإدارية هي تلك التي تعمل من خلالها حكومة الفترة الانتقالية على وضع هيكل إداري وهرمي تحدد من خلاله مواقع المستويات الإدارية المختلفة ومراكز سلطات اتخاذ القرار والجهات المعنية بتنفيذ القرار، كما تعمل على خفض الإدارات من خلال تحويل المجلس السيادي إلى هيئة استشارية ودمج بعض الوزارات كدمج وزارة الري والموارد المائية مع وزارة الزراعة والري والموارد الطبيعية وإلغاء وزارة الحكم الإتحادي ووزارة شؤون مجلس الوزراء لأنها جهات تنسيقية وحجمها لا يرتقي لحجم الوزارة ولا يتجاوز مسمى مفوضية أو سكرتارية، وخفض عدد الوزراء من خلال إلغاء منصب الوزير الإتحادي ووزير الولاية ووزير الدولة والاكتفاء بمنصب وزراء الوزارات الاتحادية فقط خلال المرحلة الانتقالية خفضاً للمنصرفات، كما تعمل على ترشيد أداء الحكم وضبط التصرفات الإدارية ورصد السلوكيات المنحرفة مع فتح السبل وإيجاد الآليات التي تمكن المواطن من الاشتراك في تسيير الأمور العمومية لإقامة علاقات جيدة ما بين إدارات ومؤسسات الدولة والمواطن. ويتم تحقيق الرؤية المستقبلية للإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال خطة استراتيجية متوسطة المدى تتناسب مع زمن الفترة الانتقالية المحدد بثلاث سنوات وتعمل على وضع المرحلة السياسية ضمن إطار ممرحل وممنهج ومقيد بأهداف محددة و واضحة لتعزز من فرص نجاح المرحلة الانتقالية وتضع من إعاقه مسارها وتبدأ هذه الخطط بإصلاح مؤسسات الدولة لتحقيق العدالة وضمان المحاسبة العادلة ويخصص لهذه الخطة فترة الستة شهور الأولى، ثم تأتي بعدها مرحلة العقاب أو المصالحة للتمهيد لمرحلة تحقيق السلام وإشاعة الأمن وبث روح الطمأنينة لدى الشعب وتنفذ هذه الخطة خلال الستة شهور الثانية، ثم تأتي بعدها خطط التوجيه والتوعيته والتثقيف نحو الديمقراطية وتعزيز مبادئ الوطنية ومن ثم تطبيق إجراءات فحص الهوية الوطنية والجنسية وإعادة النازحين إلى مناطقهم تمهيداً لإجراء التعداد السكاني وتتم هذه الخطة في السنة الثانية من عمر الحكومة، ثم تأتي بعدها خطط التجهيز والإعداد والتحضير للانتخابات مع التركيز خلالها على تقليص عدد الأحزاب ومن ثم حصر أسماء المرشحين للانتخابات ويتم خلالها أيضاً شرح وعرض برامج المرشحين وأخيراً إجراء الانتخابات والتعيينات وتتم جميع هذه الإجراءات خلال السنة الثالثة والأخيرة من عمر حكومة الفترة الانتقالية، ويلاحظ على هذه الرؤية أنها ادخلت الانتخابات داخل إطار

الفترة الانتقالية وذلك حتى لا نضطر للخروج من فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات إلى مرحلة انتقالية مجهولة المدة.

وتمكن الخطط الاستراتيجية لمحور الاقتصاد من سرعة وسهولة سيطرة البلاد على أزمته الاقتصادية ومحاولة معالجتها بدقه عالية وتبدأ هذه الخطط الاستراتيجية بحصر أنواع الأزمات لمعرفة حجمها وأسبابها وطرق علاجها من خلال البحث عن سبل إنعاش وتمويل الاقتصاد بالإعتماد على سياسة خفض المنصرفات الحكومية وتأمين العمل الطوعي وبعيداً عن طرق رفع الدعم عن السلع والخدمات أو زيادة العبء الضريبي على المواطن وتخصص لهذه المرحلة فترة ثلاثة شهور تأتي بعدها مرحلة تنفيذ الخطط المناسبة والتي يأتي في مقدمتها إنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف وإلغاء التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص من الشركات السودانية والاجنبية العاملة في مجال الاتصالات وإلغاء خصخصة الشركة القومية للكهرباء وإعادتها إلى إدارة الدولة مع التركيز طوال هذه الفترة على العمل في المجالات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتدعم الصادرات (الزراعة، الصناعات الغذائية) وتخصص لهذه الخطة فترة سنتين وتسعة أشهر تلازمها عملية الرقابة والتوجيه وتختتم خطط الاقتصاد أعمالها في آخر ثلاثة أشهر أي في نهاية الفترة الانتقالية بالتقييم وتسليم تقرير للحكومة المن تخبه.

وأما الخطط الاستراتيجية الرئيسية للمحور الاجتماعي فلن نتلمس نتائجها إلا بعد السنة الأولى من عمر الفترة الانتقالية وتحديداً بعد تحقق السلام وإشاعة الأمن وبث روح الطمأنينة والامان في روح النازحين والمهجّرين، وإلى حين تحقيق السلام سيتم تنفيذ خطط التأهيل والتنمية البشرية من خلال التركيز على التأهيل والتدريب المهني وصقل مهارات الشباب وتوظيفها لخدمة استراتيجية الدولة وبعدها يتم إصدار قرار بمنع الأعمال الهامشية وإلزام العاطلين بالعمل في المجالات التي تخدم استراتيجيات الدولة وتحقيق أهدافها كالزراعة ثم يتم العمل على تشجيع السكان للعودة إلى الأرياف وجذبهم من خلال إعلان دعم السلع والخدمات الاستهلاكية في مناطقهم وقراهم وإجبارهم على مغادرة المدن والرجوع إلى الأرياف وإغرائهم بتمليك الأراضي الزراعية وتمويلهم بالمال ودعمهم بالمعدات الزراعية التي تحقق أهداف الخطط الاستراتيجية.

الخاتمة:

تناولت الورقة مفاهيم العدالة الانتقالية ومفاهيم التحول الديمقراطي، وتناولت عددا من النماذج الدولية للعدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي كالتي تم تطبيقها في أسبانيا وبولندا واندونيسيا، كما تناولت باختصار بعض من السبلات التي انتابت فترة حكم حزب المؤتمر الوطني وأدت إلى قيام الثورة الشعبية التي كانت السبب الرئيسي في تغيير النظام وفتح الباب أمام حكومة الفترة الانتقالية لتحقيق الديمقراطية.

قدمت الورقة تحليلاً مختصراً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسباب التي أدت إلى تدهور أوضاع البلاد، وقدمت تنويراً عن العقبات التي تنتظر حكومة الفترة الانتقالية، واستشرفت الورقة عدداً من السيناريوهات للتنبؤ بالأحداث المتوقع حدوثها في المستقبل وتحديداً خلال الفترة الانتقالية، لفهم تطورات الأحداث وكشف الغموض ومعرفة مآلات الحال للاستعداد والتخطيط الجيد لمواجهة تلك السيناريوهات.

خلصت الورقة إلى انتقاء عدد من الحلول المستفادة من التجارب الدولية، ورصد الفرص المتاحة لتجنب السيناريوهات المحتملة، وانتهت بوضع رؤية مستقبلية تحقق من خلالها الانتقال السليم والسلس نحو الديمقراطية وذلك من خلال وضع المحاور السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن خطة استراتيجية واضحة.

توصلت الورقة إلى النتائج التالية:

1. أن تحقيق العدالة في شتى المجالات يقود إلى المشاركة الفاعلة والحقيقية ويضمن التحول نحو الديمقراطية.
2. أن العدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي تحتاج لحكومة واعية تتمتع بسياسة عقلية حكيمة.
3. أن تعيين الأفراد بعيداً عن الأطر القانونية وإغفال الشروط والضوابط يضر بمسار العدالة والديمقراطية.
4. أن العمل على إقصاء الأحزاب تحت مسمى حكومات (تكنوقراط/ بيروقراط) لن يحقق العدالة والديمقراطية.
5. أن عدم وجود هيكلية صحيحة وخطط استراتيجية واضحة لحكومة الفترة الانتقالية سيضر بتحقيق الديمقراطية.
6. أن التعددية الحزبية ذات التعددية الكبيرة للأحزاب ستشكل حجر عثرة أمام تحقيق مسار الديمقراطية.
7. أن تكريس مبدأ الشرعية الدستورية ومقاطعة الإرث القديم ونسيان الماضي يدعم الديمقراطية التصالحية.

8. أن استبدال القيادات والرموز في المشهد السياسي وإحلالهم بقيادات ووجوه جديده يحقق الديمقراطية المتجددة.
9. أن صياغة الدستور بواسطة فئة معينة بعيداً عن المشاركة الجماعية يساعد على خلق حكم سلطوي جديد.

وخلصت إلى عدد من التوصيات وهي:

1. تحقيق العدالة السياسية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المساواة والانصاف لدعم التحول الديمقراطي.
2. يجب حكم الفترة الانتقالية من خلال أنظمة الحكم الراشد الذي يبتعد عن سياسات العنف والاقصاء والانتقام.
3. تعيين موظفي الدولة وفق شروط وضوابط تعمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب دون تحيز.
4. ترشيح وانتخاب أفراد الحكومة من العاملين في القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة بحرية ودون إقصاء.
5. وجود هيكلية صحيحة وخطط استراتيجية واضحة لحكومة الفترة الانتقالية ستعبر بالبلاد نحو الديمقراطية.
6. تقليص عدد الأحزاب وحصرها في إطار سياسي من خلال شروط وضوابط تضمن قوميتها وشموليتها.
7. تكريس مبدأ الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد القادم.
8. استبدال جميع القيادات والرموز المرفوضة في المشهد السياسي وإحلالهم بقيادات ووجوه جديده وغير مألوفه.
9. صياغة الدستور من خلال المشاركة الشعبية لتحقيق أعلى درجات العدالة وتحقيق الرضا والالتزام الشعبي.

المصادر والمراجع:

- (1) علاء شلبي، العدالة الإنتقالية: في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014م، ص25
- (2) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق مقدمات لمشروع العدالة الإنتقالية، المكتبة العصرية، بغداد، 2005م، ص11
- (3) استريد جamar وكرستين بل، العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، أكتوبر 2018م، ص1
- (4) باسم راشد، مقاربة حذرة: العدالة الاجتماعية بين واقع المفهوم وفهم الواقع، 25/7/2019م www.academia.edu
- (5) علي تيتيات ومحمد بلغزوقي، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة جامعة النجاح للابحاث، المجلد 25 (5)، الجزائر، 2014م، ص1235
- (6) باسم راشد، المصدر السابق
- (7) عزمي بشارة، مداخل بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، اغسطس 2013م، ص8
- (8) ياسمين سوكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 862، يونيو/حزيران 2006، ص28
- (9) عبد الله القبانى، المسألة الجنائية في العدالة الإنتقالية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018م، ص 10
- (10) إبراهيم ملكي، آليات تنفيذ العدالة الانتقالية خلال مرحلة الانتقال السياسي في سوريا، أكاديمية قاسيون، 25/2/2019م، ص 12
- (11) نور نهاد محمد، السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الإنتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016م، ص34
- (12) نهى أبو الذهب، سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية، معهد بركنجز، الدوحة، 2017م، ص 2
- (13) ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015م، ص 97
- (41). نهى ابوالذهب، المصدر السابق، ص17

- (15) صاموئيل هنتنغتون وآخرون، الإفلات من العقاب وإشكالية الانتقال الديمقراطي، منشورات الأفق الديمقراطي، 2004م، ص16
- (16) نجاة جواني، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015م، ص18
- (17) احمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قبا للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص287
- (18) يونس مسعود، التحول الديمقراطي، ورقة غير منشورة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة ابوبكر بلقائد، تلمسان، مارس2014م، ص149
- (19) ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م، ص45
- (20) مالك عبد الرزاق اللوزي، دور مجلس الامة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012م، ص80
- (21) لطيفة ابراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم المكتبات، القاهرة، 2006م، ص21
- (22) الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي وازمة التحول السياسي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع8، ديسمبر2018م، ص11
- (23) زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الادب، العدد 14، الجامعة المستنصرية، العراق، 2018م، ص585
- (24) التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الانسان، مجلس حقوق الانسان، الدورة 22، الجمعية العامة: الامم المتحدة، 2012/12/17م، ص10
- (25) محمد ورتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة بكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013م، ص12
- (26) ايمن احمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد

- المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، 2016م، ص4
(27) الانتقال الاسباني إلى الديمقراطية، 13/9/2019م، 10:06ص
www.tavaana.org/sites/default/files/Spanish_transition_to_democracy
(28) منتصر مجيد حميد واسامة علي، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي، 13/9/2019م، 10:22ص
www.researchgate.net
(29) انتقال الاسبانية إلى الديمقراطية، 13/9/2019م، ص 10:27
www.wikipedia.org/wiki/spanish_transition_to_democracy
(30) فيليب غونزاليس، التجربة السياسية في اسبانيا، منشور بتاريخ 12/5/2015م، 13/9/2019م، 10:55ص
www.aljazeera.net
(31) يوليوش غاردافيسكي وكاتاجينا باخنيك، الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل التجربة البولندية، مطابع جامعة وارسو، بولندا، 2012م، ص15
(32) محمد العلي، بولندا تجربة التغيير، الجزيرة نت، قطر، 2011م، ص9، 16/9/2019م، ص 11:05
www.aljazeera.net
(33) فيصل فهد المشوح، عملية التحول الديمقراطي في بولندا، 15/09/2019م، ص 9:45
www.ahmedwahban.com
(34) التحول الديمقراطي في اندونيسيا، 22/9/2019م، 9:53ص
www.aljazeera.net
(35) محمد هداية نور وحيد، اندونيسيا اليوم، 14/4/2018م، 22/9/2019م، 10:11ص
www.indonesiaalyoum.com
(36) فرانزشكا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2005م، ص20
(37) وليد الطيب، حكومة حمدوك والانتقال الديمقراطي في السودان، منشور 27/8/2019م، 22/9/2019م، 9:05ص
www.trtarabi.com
(38) مجلس السيادة بالسودان: ارجاء تشكيل المجلس التشريعي لحين اتمام عملية السلام، 12/9/2019م الساعة 1:27م
www.youm7.com
(39) عمري علي سيد احمد، إثر الإستراتيجية ربع القرنية في التنمية

- الاقتصادية بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات السودانية (دراسات إستراتيجية)، مركز الدراسات سودانية والدولية، جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، 2018م، ص88
- (40) السودان في ارقام 2005 - 2009م، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم، ديسمبر 2010م، ص1
- (41) السودان في ارقام 2008 - 2012م، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم، ديسمبر 2013م، ص1
- (42) الهام النور سلمان وعمري علي السيد، قياس أثر الإستراتيجية ربع القرنية في تحقيق التنمية الاقتصادية للسودان، ورقة بجامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، 2018م، ص28
- (43) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، ص1